

التقرير الاقتصادي الشهري

مارس 2021

المحتويات

3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
3	1.1 ميزان المدفوعات للربع الثالث 2020
6	2.1 تقرير معهد التمويل الدولي - واشنطن
8	3.1 دولة الكويت: الرقم القياسي للحرية الاقتصادية 2021.....
9	4.1 دولة الكويت وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.....
11	5.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
14	6.1 سوق الأوراق المالية
16	7.1 معدل التضخم.....
19	8.1 التطورات النقدية
22	ثانياً: التطورات النفطية
22	1.2 اتفاق أوبك الجديد
23	2.2 الإنتاج والأسعار
24	3.2 النمو الاقتصادي
25	4.2 الطلب العالمي على النفط.....
26	5.2 العرض العالمي من النفط.....
28	6.2 التجارة النفطية والمخزون النفطي.....
29	7.2 تطور عدد الحفارات النفطية
30	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
30	1.3 آخر التطورات الشهرية للاقتصاد الصيني.....
31	2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
31	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي
33	2.2.3 معدل التضخم
34	3.2.3 معدل البطالة
35	3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
35	1.3.3 الحساب الجاري
37	2.3.3 معدل التضخم

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 ميزان المدفوعات للربع الثالث 2020

أصدر بنك الكويت المركزي، في 17 مارس 2021، تقديرات أولية لحسابات ميزان المدفوعات للربع الثالث من نفس العام، وبرصيد إجمالي للميزان بلغ (680.2) مليون دينار. وعند تناول حسابات ميزان المدفوعات يلاحظ:

أولاً، أن رصيد حساب السلع والخدمات (الحساب التجاري) قد انخفض بمعدل (-57%) بين الربع الثالث من عامي 2019 و 2020. ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات النفطية بمبلغ (2786.4) مليون دينار بين الربع الثالث 2019 والربع الثالث 2020، رغم انخفاض الواردات السلعية بمبلغ (406.5) مليون دينار، والواردات الخدمية بمبلغ (497.3) مليون دينار بين الربعين المذكورين. أي أن الانخفاض بالصادرات النفطية قد فاق الانخفاض بالواردات بستة أضعاف تقريباً. وذلك بسبب التطورات الصحية وأبعادها الاقتصادية منذ بداية عام 2020.

ثانياً، شهدت عوائد الاستثمار الخارجي، تحت رصيد الحساب الأولي، انخفاضاً بمبلغ (635.3) مليون دينار (من 3357.8 إلى 2722.5) مليون دينار بين الربعين الثالث لعامي 2019 و2020، والتي تعود بدورها إلى التقلبات في تدفقات الدخل الاستثمارية الداخلية والخارجية المرتبطة بالاستثمار المباشر، وغير المباشر (المحفظة)، وبقية الاستثمارات، وأصول الاحتياطيات.

ثالثاً، أما الحساب الثانوي، التحويلات الجارية، والمتمثل أساساً بتحويلات العاملين فقد ارتفعت هذه التحويلات بمبلغ (333.1) مليون دينار (من 1070.6 إلى 1403.7 مليون دينار) خلال الربعين المذكورين.

رابعاً، حساب رأس المال (ويتضمن القيود الدائنة والمدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، مثل بيع الأراضي إلى السفارات، وبيع عقود الإيجارات والتراخيص، وكذلك التحويلات الرأسمالية، أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد

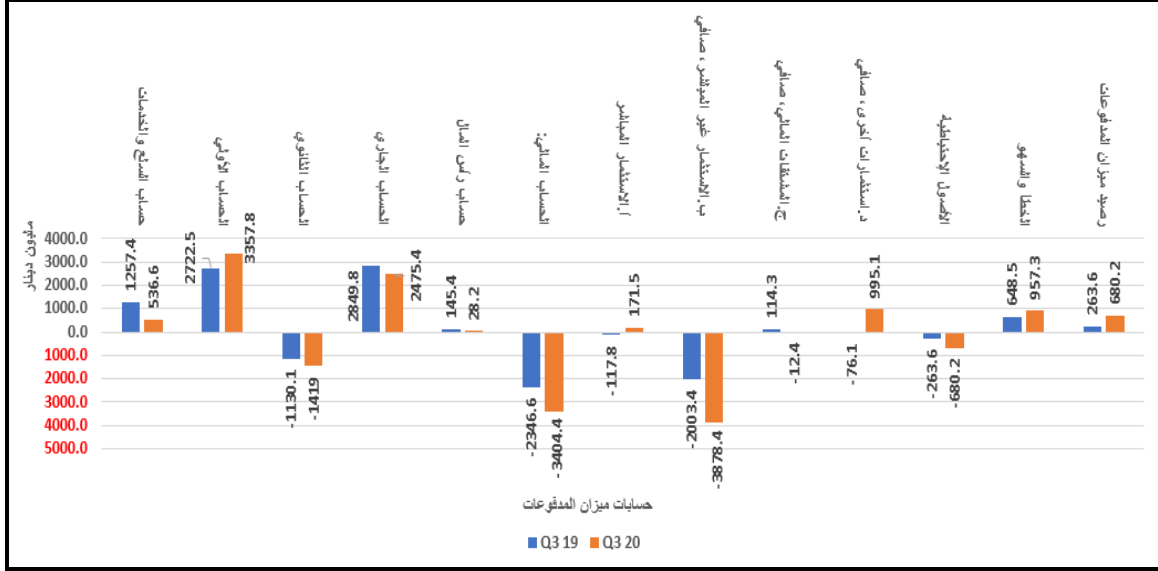
للأغراض الرأسمالية دون حصوله على مقابل كعائد). ولعل أهم بند، في حالة الحساب الرأسمالي، في حالة دولة الكويت، حالياً، هو تعويضات الأمم المتحدة للجانب الكويتي بسبب غزو النظام العراقي لدولة الكويت. ونظراً لتأجيل دفع ما تبقى من هذه التعويضات فإن المبالغ الظاهرة في هذا الحساب متواضعة جداً، ورصيد الحساب هو (+145.4) مليون دينار للربع الثالث 2020 و(-28.2) مليون دينار للربع الثالث 2019.

خامساً، الحساب المالي، والذي يهتم بتدفقات الاستثمارات المالية (المباشرة وغير المباشرة) من وإلى الكويت، بالإضافة إلى المشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية. ويعني الرصيد السالب لهذا الحساب، هو الحالة الاعتيادية في ميزان المدفوعات الكويتي، أن التدفقات الاستثمارية المالية للكويت بالخارج تفوق نظيرها لغير الكويتيين في الكويت. وانخفض الرصيد المدين بمبلغ (1057.3) مليون دينار (من 3404.5 إلى 2346.7 مليون دينار) بين الربعين المذكورين.

سادساً، حقق الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بناءً على تطورات الحسابات المشار إليها أعلاه، رصيماً دائماً بمبلغ (680.2) مليون دينار، في الربع الثالث 2020، مقارنة مع (263.6) مليون دينار في الربع الثالث 2019، وبارتفاع (416.6) مليون دينار.

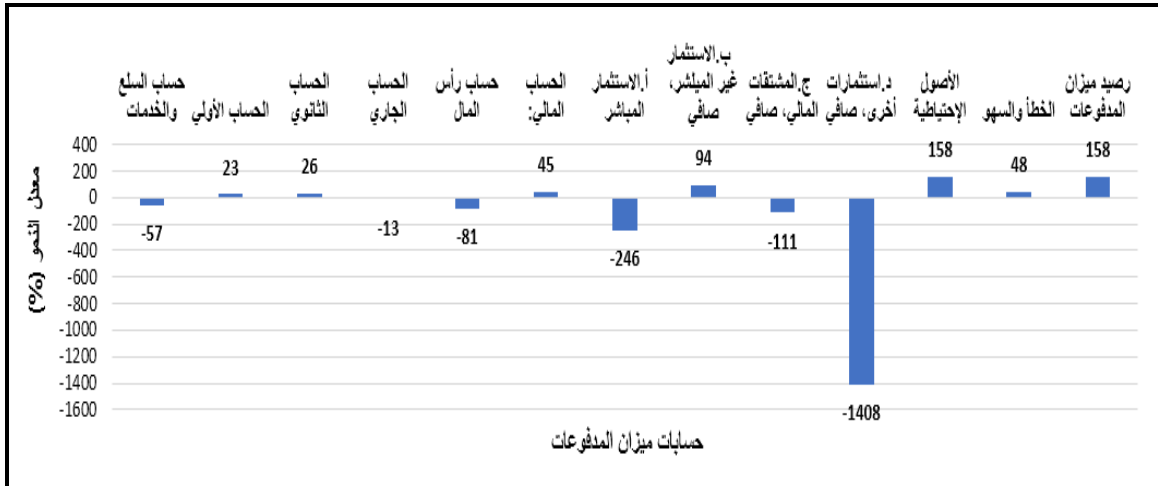
ويوضح الشكلين (1) و (2) أرصدة حسابات ميزان المدفوعات خلال الربعين المذكورين، ومعدل نمو هذه الأرصدة.

شكل (1): حسابات ميزان المدفوعات
الربع الثالث 2019 و الربع الثالث 2020
(مليون دينار كويتي)



المصدر: محتسب من موقع بنك الكويت المركزي.

شكل (2): معدل نمو أرصدة حسابات ميزان المدفوعات
الربع الثالث 2019 و الربع الثالث 2020
(%)



المصدر: محتسب من موقع بنك الكويت المركزي.

2.1 تقرير معهد التمويل الدولي - واشنطن

أصدر المعهد، في 16 مارس 2021، تقريراً مختصراً حول بلدان مجلس التعاون بين النفاؤل والتشاؤم. وعند إشارته لمخلص الأوضاع، على مستوى دول المجلس ركّز على أن سيادة الفئات العمرية الشابة في الهرم السكاني الخليجي، وإجراءات الاحتواء السريعة، قد ساهمت في الحدّ من انتشار فيروس "كوفيد - 19"، وكذلك الحدّ من معدل الوفيات. مع تبني العديد من الخُزم النقدية والمالية لدعم الاقتصاد. مع توقُّع التقرير لمعدل نمو اقتصادي حقيقي، على مستوى بلدان دول المجلس، عام 2021 يبلغ (+2.5%) (بعد نمو مقدّر لعام 2020 يبلغ -4.9%). ويعتقد التقرير بأن متوسط سعر برميل النفط لعام 2021 سيكون في حدود (60) دولار/ برميل (40% أعلى من سعر عام 2020). ونبّه التقرير بأن أي تحسّن في أسعار النفط، بالاعتماد على الخبرة التاريخية، يمكن أن يتبخّر، من دون إصلاح اقتصادي حقيقي.

ويعتقد التقرير بأن العجز المالي، على مستوى دول المجلس، قد ينخفّض من (9.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2020، إلى حوالي (1.2%)، عام 2021. مع تحوّل رصيد الحساب الجاري من حالة عجز (يقدر بحوالي 23 مليار دولار عام 2020) إلى حالة فائض (يقدر بحوالي 64 مليار دولار) عام 2021، بسبب تجاوز عوائد الصادرات النفطية لنمو الواردات. ويؤكد التقرير على مرونة وتكيّف النظام المصرفي بدول الخليج للتطورات الاقتصادية الحالية، وذلك لصلاية السيولة، ورؤوس الأموال. مع تأكيد التقرير على أن تحسّن النمو المحتمل يعتمد على إصلاح هيكل عميق، بما في ذلك تسريع ادخال التكنولوجيات الحديثة، وتحديث البنية الأساسية، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال، وتخفيض القيود البيروقراطية، وضمان توفير مهارات العمل الملائمة لطلب القطاع الخاص.

أما على مستوى دولة الكويت، فيعرض التقرير الجدول (1) المتضمن المتغيرات التاريخية، والمتوقّعة للأعوام 2020 - 2022.

جدول (1): مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية
للأعوام 2018 - 2022

2022	2021	2020	2019	2018	المؤشرات
132	127	109	135	141	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
2.8	2.2	7.7-	0.4	1.2	التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:
2.1	0.8	8.3-	1.4-	0.2	النفطي
3.4	3.5	7.1-	2.8	2.3	غير النفطي
2.5	2.7	2.1	1.1	0.6	متوسط معدل التضخم (%)
2.7	2.2	6.9-	4.8	11.2	رصيد الميزانية العامة (% من الناتج)
11.1-	11.9-	19.1-	6.9-	7.9-	باستثناء دخل الاستثمار
4.0	5.4	7.5	5.1	8.3	الدين الحكومي (نسبة من الناتج، %)
10.7	10.9	3.1	16.4	14.0	رصيد الحساب الجاري (نسبة من الناتج، %)
68	67	63	55	54	الاحتياطي الرسمي (مليار دولار)
546	550	553	621	589	صندوق الثروة السيادي (مليار دولار)
2.48	2.44	2.42	2.68	2.74	الإنتاج النفطي (مليون برميل/ يوم)

المصدر: Institute of International Finance (IIF)

ومن وجهة نظر تقرير معهد التمويل الدولي، فإن الكويت لازالت متأخرة، عن بقية دول مجلس التعاون، في تنفيذ خطة إصلاح متوسط الأجل لمعالجة الاختلالات، وتعزيز دور القطاع الخاص. وأن تنامي الإنفاق العام، وتدهور أسعار النفط، قد نتج عنه عجز مالي يقدر بحوالي (7%) من الناتج المحلي الإجمالي، مع دخل الاستثمار، وحوالي (19%) من الناتج بدون هذا الدخل، عام 2020.

وعلى عكس دول المجلس الأخرى، فلم تقترض دولة الكويت عام 2020 لعدم موافقة مجلس الأمة على تمرير تجديد قانون الدين العام، رغم أن نسبة الدين العام للناتج هي الأقل ضمن دول المجلس (يقدرها التقرير بحوالي 5%). ويرى التقرير بأن على دولة الكويت أن تكبح الإنفاق الجاري، خاصة الأجور، وأن تخصص المزيد للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، وتدعم معدل النمو (الأقل ضمن دول المجلس).

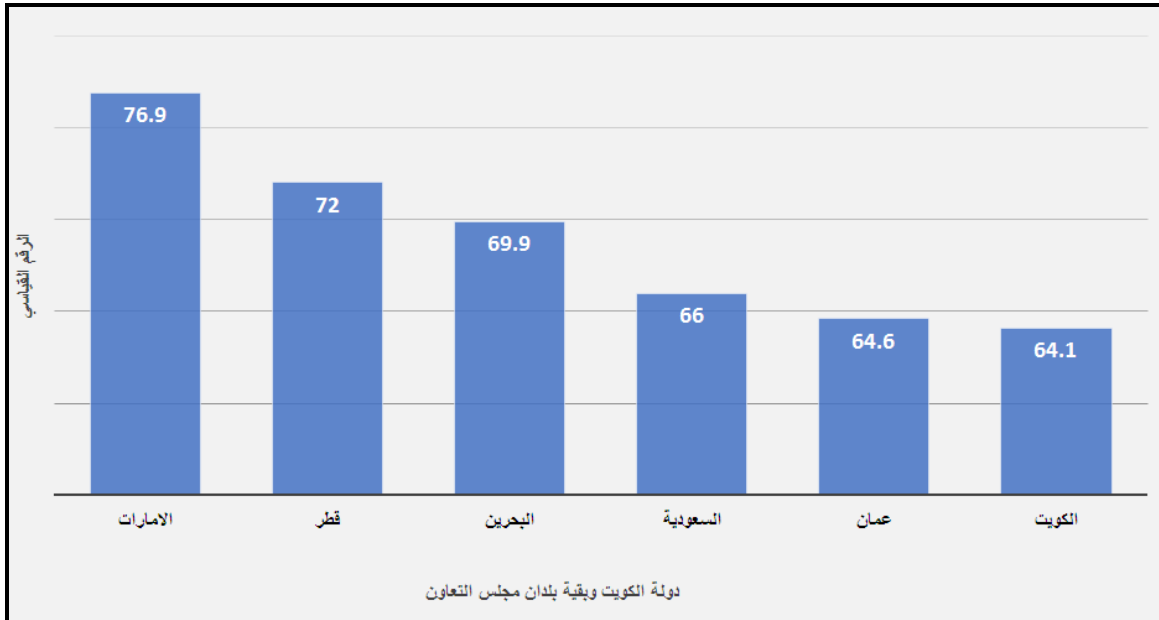
3.1 دولة الكويت: الرقم القياسي للحرية الاقتصادية 2021

تقوم دار التراث Heritage Foundation الأمريكية، ومنذ عام 1995، بإصدار تقرير سنوي عن أداء أغلب بلدان العالم في مجال الحرية الاقتصادية، ومن خلال رقم قياسي إجمالي، يتضمن أربعة محاور فرعية: دور القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح السوق. وتشمل هذه المحاور بدورها (12) مؤشر فرعي تغطي أداء المحاور الفرعية.

ووفقاً لتقرير عام 2021، الذي يغطي نتائج عام 2020، فإن ترتيب دولة الكويت هو (74) ضمن دول العالم التي غطّاها التقرير (184 بلد). وأن قيمة الرقم القياسي لدولة الكويت الإجمالي هو (64.1) (تتراوح قيمة الرقم بين 0 – 100، وكلما ارتفعت دلّ ذلك على وضع أفضل في الحرية الاقتصادية)، مقارنة مع (63.2) لعام 2020. علماً بأن ترتيب دولة الكويت ضمن دول مجلس التعاون، وفقاً لتقرير 2020، هو الأخير، حسب ما هو موضح بالشكل (3).

شكل (3): الرقم القياسي للحرية الاقتصادية لدولة الكويت

بالمقارنة مع بقية بلدان مجلس التعاون، 2021



المصدر: .Economic Freedom Report, 2021

وتشير تفاصيل الأرقام القياسية للحرية الاقتصادية لدول المجلس، والتي تغطي الأربعة محاور بأن دولة الكويت تحقق أفضل أداء في "العبء الضريبي" لغياب هذا العبء تقريباً. كما هو الحال مع بقية دول المجلس حيث تحقق جميع هذه الدول رقماً قياسيماً يفوق (90). أما أسوأ أداء، في حالة دولة الكويت، فهو "الإنفاق الحكومي" الذي تحقق به الدولة رقماً قياسيماً يساوي (21.4)، مقارنة مع أفضل أداء في حالة الإمارات (73). ويقاس هذا الإنفاق بنسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يفوق، في حالة الكويت، نسبة (50%) (النسبة الدولية في حدود 10%، ولا تتجاوز 30%).

كما أن أداء دولة الكويت متواضع، بالمقارنة مع بقية دول المجلس، في مجال المؤشر الفرعي "النزاهة الحكومية"، والمهتم بمدى تفشي الفساد، والتعيين على أسس العلاقات، والاختلاس، والرشوة. حيث حققت الدولة رقم (47.5)، وهو الأقل بين دول المجلس. كما حققت الرقم الأقل في "حقوق الملكية" (57.4)، والتي تهتم بنوعية إدارة الأراضي، واحترام قوانين حقوق الملكية، وقوة وحماية المستثمر، وغيرها. بالإضافة إلى رقم منخفض في مجال "الفعالية القضائية" (952.6). مع انخفاض أيضاً، في رقم "حرية الأعمال".

مع تحقيق الدولة لمرتبة مرتفعة في مجال "الصحة المالية" (99.7)، والتي تقاس بدرجة المديونية، والعجز المالي. وتعتبر هذه المرتبة أعلى مرتبة ضمن بلدان المجلس.

4.1 دولة الكويت وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021

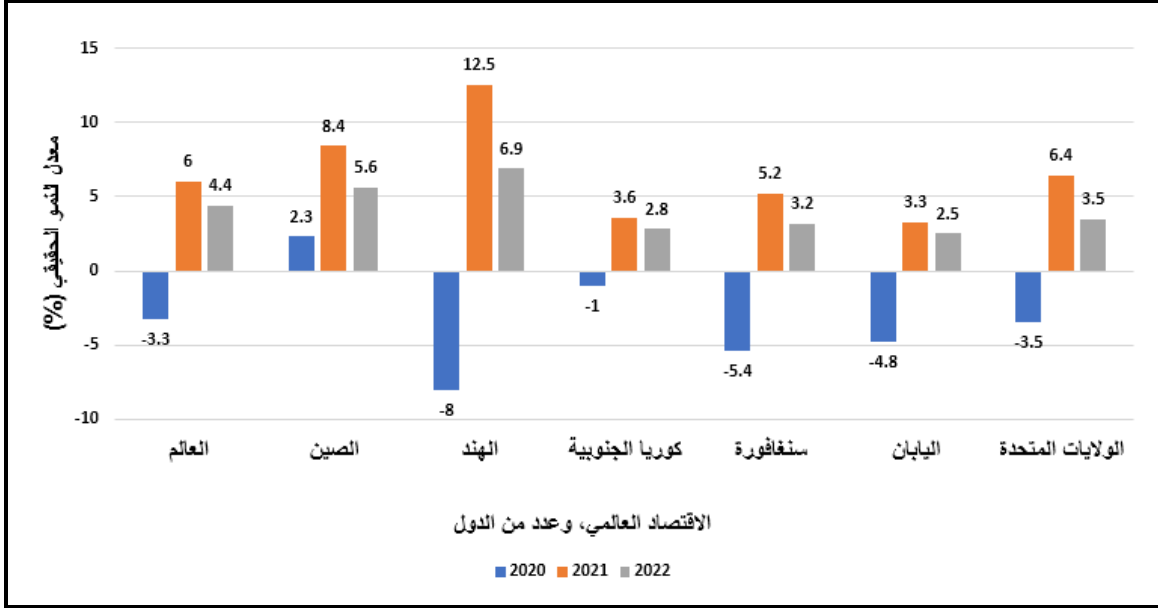
قام التقرير المذكور بتحسين معدل نمو الاقتصاد العالمي المتوقع لعام 2021 ليصل إلى (+6%)، بعد أن كان المعدل، في تقرير أكتوبر 2020، يبصر إلى (+5.9%). علماً بأن معدل النمو وصل عام 2020 إلى (-3.3%) (وما ترتب على ذلك من هبوط حوالي 95 مليون شخص إلى مستوى أدنى من خط الفقر)، حسب تقديرات التقرير. ويعكس هذا التحسن في النمو دور الحزم المالية التي خصصتها البلدان المتقدمة، أساساً، لإنعاش الاقتصادات المختلفة، والعودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية.

وحدد التقرير عدد من العوامل التي ستكون حاکمة للتطورات الاقتصادية المستقبلية، منها: مدى قدرة اللقاحات المتاحة على احتواء السلالات الجديدة من فيروس كورونا، ومدى فعالية السياسات الحالية للحدّ من الأضرار الاقتصادية، وسلوك أسعار المواد الأولية، ومدى قدرة الاقتصادات على التكيف. ونظراً لبيئة عدم التأكد السائدة فعلى متخذي القرارات إعطاء أولوية للسياسات الحذرة **Prudent Policies** بغضّ النظر عن الأوضاع الراهنة، ومن ثم هذه السياسات: تعزيز الحماية الاجتماعية، وتوسيع إعانات البطالة التي تشمل أصحاب الأعمال الحرّة، وضمان الموارد للرعاية الصحية، والتدريب المهني والتعليم.

أما عن توقعات التقرير عن الاقتصاد الكويتي لعام 2021 فقد حدّد معدل نمو حقيقي عند (+0.7%) و(+3.2%) لعام 2022 مقارنة مع معدل نمو (-8.1%) لعام 2020. مع معدل تضخم متوقع لعام 2021 و 2022 عند (+2.5%)، مقارنة مع (+3.0%) لعام 2020. ورصيد حساب جاري/ الناتج المحلي الإجمالي عند (+8.6%) لعام 2021 و (+8.2%) لعام 2022، مقارنة مع (+0.8%) لعام 2020.

وتوقع التقرير معدلات نمو (مشجّعة) لأهم الدول المستوردة للنفط الكويتي للأعوام 2021 و2022: الصين (+8.4% و+5.6%، تبعاً)، وسنغافورة (+5.2% و+3.2%، تبعاً)، والهند (+12.5% و+6.9%، تبعاً)، وكوريا الجنوبية (+3.6% و+2.8%، تبعاً)، واليابان (+3.3% و+2.5%، تبعاً)، والولايات المتحدة (+6.4% و+3.5%، تبعاً). ويلخص الشكل (4) معدلات النمو (الحقيقية) المتوقعة لعامي 2021 و 2022، بالمقارنة مع عام 2020 للاقتصاد العالمي، وأهم الدول المستوردة للنفط الكويتي.

شكل (4): معدلات النمو الحقيقية المتوقعة للاقتصاد العالمي، وأهم الدول المستوردة للنفط الكويتي لعامي 2021 و 2022، بالمقارنة مع 2020

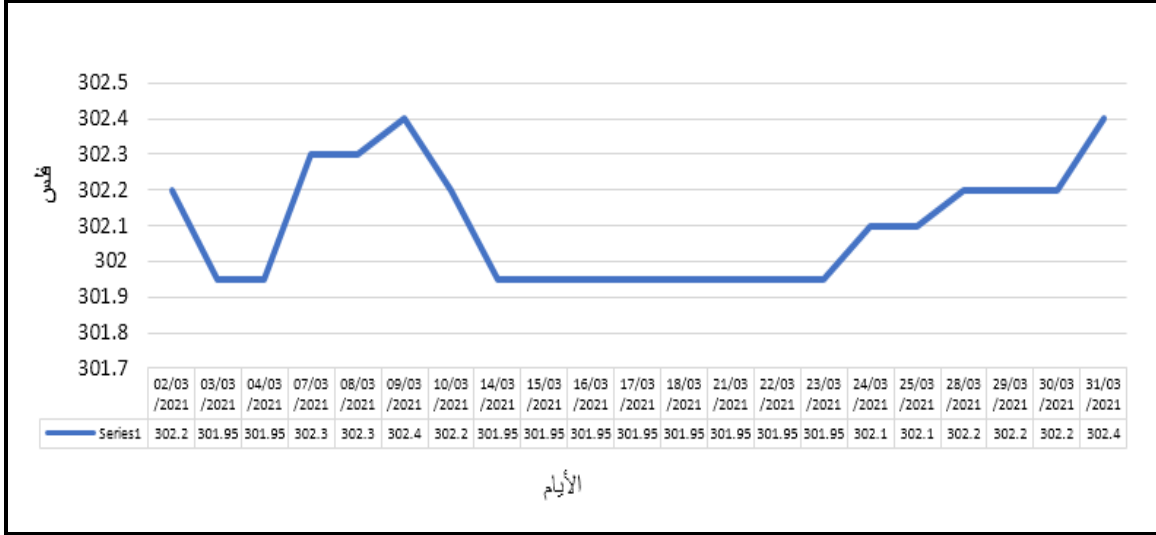


المصدر: IMF, World Economic Outlook, April, 2021

5.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

وصل أعلى سعر صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر مارس 2021، إلى (302.4) فلس. مع وصول السعر أول الشهر إلى (302.2) فلس، وإلى (302.4) فلس آخر الشهر، أي بمعدل نمو بلغ (+0.06%). ويوضح الشكل (5) سلوك سعر الصرف خلال الشهر المذكور.

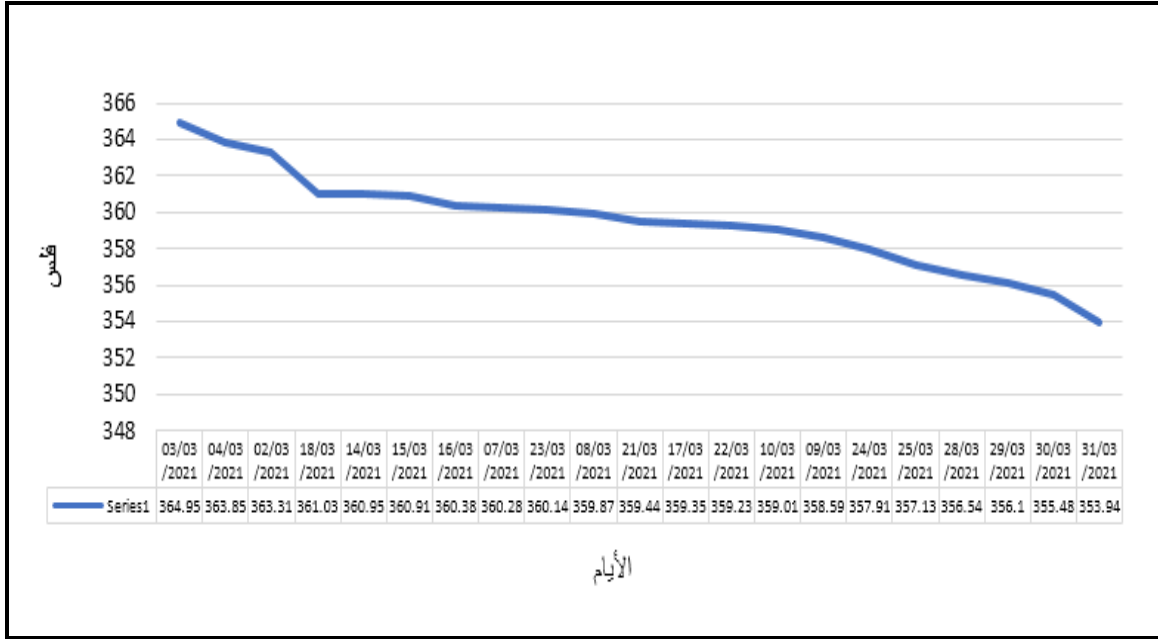
شكل (5): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)
مارس 2021



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، خلال شهر مارس 2021، فقد وصل إلى أعلى سعر وهو (364.952) فلس. وهو نفس السعر بداية الشهر، مع وصوله آخر الشهر إلى (354.944) فلس، أي بمعدل نمو (-3.11%). ويوضح الشكل (6) اتجاهات هذا السعر خلال الشهر المذكور.

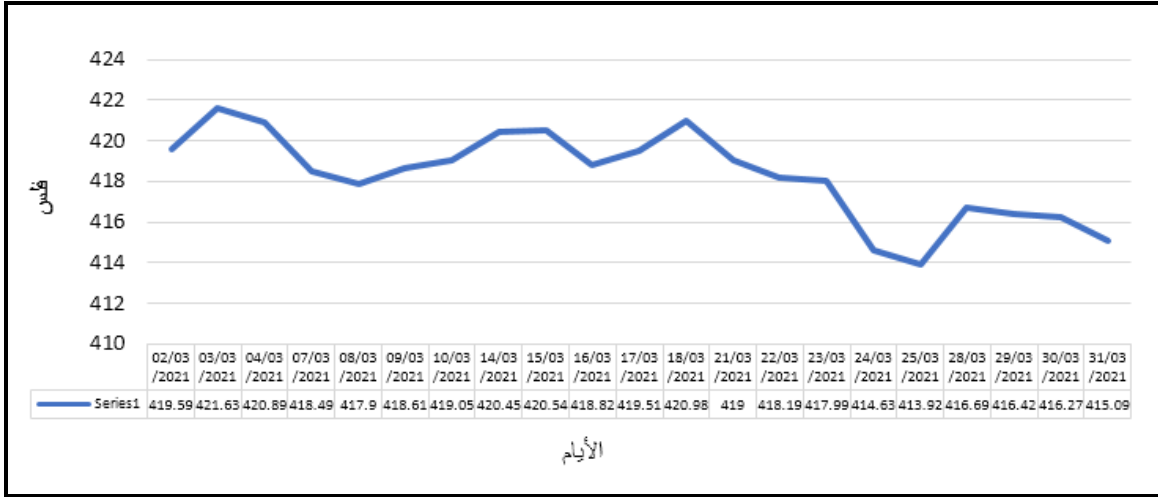
شكل (6): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو (فلس)
مارس 2021



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

في حين وصل أعلى سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الإسترليني، خلال شهر مارس 2021، إلى (420.979) فلس. مع وصوله أول الشهر إلى (419.59) فلس، وآخر الشهر إلى (415.089) فلس، وبمعدل نمو (1.084%). ويوضح الشكل (7) تقلبات السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (7): تطور سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي (فلس)
مارس 2021



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

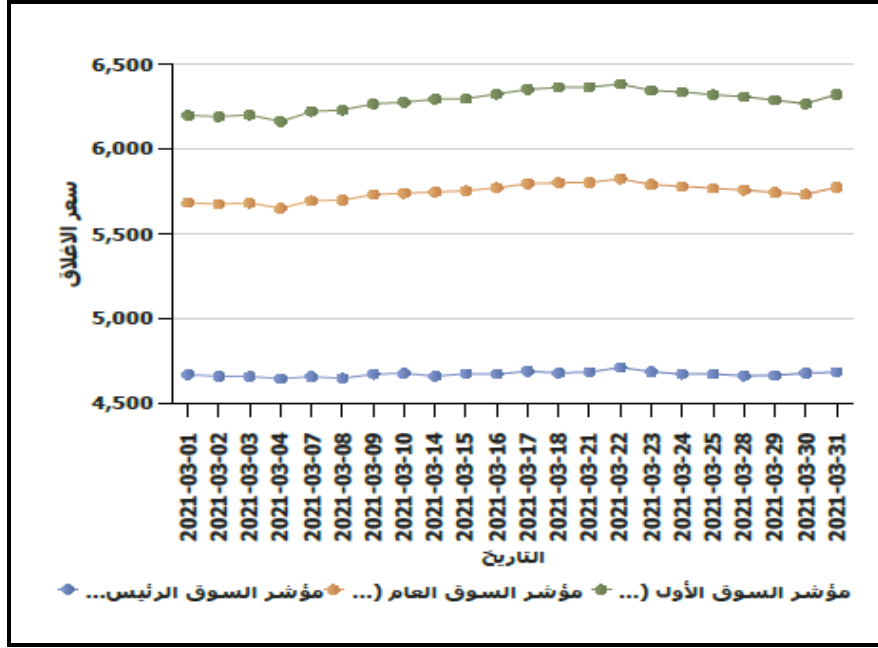
6.1 سوق الأوراق المالية

رغم إعادة فرض الحظر الجزئي خلال شهر مارس 2021، والآثار المتوقعة غير المشجعة على عودة النشاط الاقتصادي لمساره الطبيعي، إلا أن سوق الأوراق المالية قد استوعب هذه الإجراءات وانتهى شهر مارس لصالح الأداء الإيجابي للسوق. حيث وصلت المكاسب الرأسمالية حوالي (575) مليون دينار. وذلك بسبب، ضمن أسباب أخرى، انتعاش شراء الأسهم خاصة أسهم السوق الأول (البالغ عدد شركاته 25 شركة).

كما وصلت القيمة السوقية، للسوق الأول، نهاية مارس 2021، إلى حوالي (25.1) مليار دينار (وصلت نهاية فبراير السابق إلى حوالي 24.7 مليار دينار). أما القيمة السوقية للسوق الرئيسي فقد وصلت نهاية مارس إلى حوالي (8.1) مليار دينار مقارنة مع حوالي (7.9) مليار دينار نهاية فبراير السابق.

وقد حقق المؤشر الأول، خلال مارس 2021، نمواً بلغ حوالي (+2.7%)، مقارنة مع الشهر السابق. في حين حقق المؤشر الرئيسي نمواً بلغ (+0.8%)، والمؤشر العام (+2.2%)، ومؤشر رئيسي (50) (+1.1%). ويوضح الشكل (8) سلوك مؤشرات السوق خلال شهر مارس 2021.

شكل (8): تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، مارس 2021



المصدر: موقع سوق الأوراق المالية.

أما الأداء القطاعي للسوق فقد بلغت "كمية" الأسهم المتداولة، خلال مارس، حوالي (4.7) مليار سهم، تركز أغلبها في قطاع "الخدمات المالية"، حوالي (1.81) مليار سهم، والتي تمثل حوالي (38.4%) من إجمالي كمية الأسهم. ثم، في المقام الثاني قطاع "التكنولوجيا" بعدد حوالي (1) مليار سهم (22.1% من الإجمالي)، وثالثاً في قطاع "العقار" بكمية (948.4) مليون سهم تقريباً (20.1% من الإجمالي).

أما على أساس "قيمة" الأسهم، والتي بلغ إجماليها حوالي (903.1) مليون دينار، في مارس 2021، فقد تركز في قطاع "البنوك" وبقية تعادل حوالي (414.3) مليون دينار (45.7% من

إجمالي القيمة)، ثم قطاع "الخدمات المالية" بقيمة (161.4) مليون دينار (17.8% من الإجمالي)، وفي المرتبة الثالثة قطاع "الصناعة" بقيمة (112.5) مليون دينار تقريباً (12.4% من الإجمالي).

7.1 معدل التضخم

وفقاً لبيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لشهر فبراير 2021 الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء، ارتفع معدل التضخم (الإجمالي)، على أساس شهري (يناير/ فبراير 2021) بنحو (+0.17%). في حين ارتفع على أساس سنوي (فبراير 2020 / فبراير 2021) بحوالي (+3.03%).

ومن مجموع (11) مجموعات سلعية وخدمية، تركّز ارتفاع معدل التضخم، على أساس شهري، في مجموعة "الأغذية والمشروبات" (+0.66%)، ثم "الترفيه والثقافة" (+0.26%)، و"الكساء والملبوسات" (+0.17%). مع استقرار أغلب المجموعات الأخرى (أي معدل 0.0%).

أما على المستوى السنوي فقد تركّز معدل التضخم، باتجاه الارتفاع، في أغلب المجموعات، ما عدا انخفاض معدل "التعليم" بنسبة (-15.46%)، واستقرار مجموعتين (0.0%) وهما "خدمات السكن"، و"المطاعم والفنادق". وتركز أكبر ارتفاع في مجموعة "الأغذية والمشروبات" (+10.41%)، ثم "الترفيه والثقافة" (+7.31%)، ثم مجموعة "الكساء وملبوسات القدم" (+6.54%).

أما معدل التضخم (الأساسي)، باستبعاد الأغذية والمشروبات، فقد وصل، في شهر فبراير 2021، شهرياً إلى (+0.08%)، وسنوياً إلى (+1.72%). وباستبعاد السكن (+0.17%)، و(+4.59%)، تبعاً. وباستبعاد الأغذية والسكن (+0.08%) و(+2.73%)، تبعاً. ويوضح الجدول (2) معدلات التضخم الشهرية والسنوية لشهر فبراير 2021.

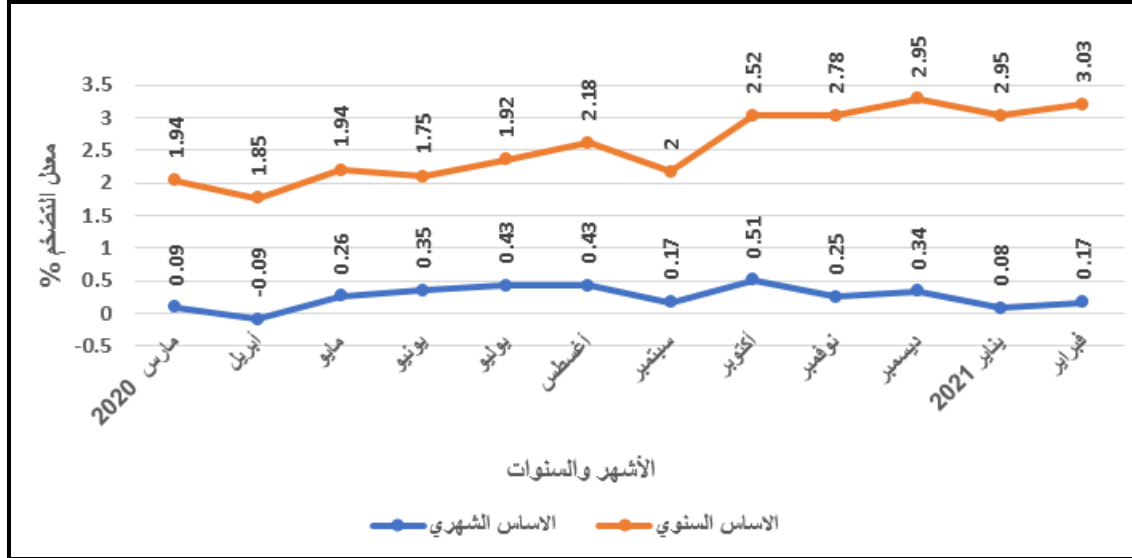
جدول (2): تطور الأرقام القياسية ومعدل التضخم
نوفمبر 2020 (%)

التغير السنوي (%)		التغير الشهري (%)		فبراير 2021	يناير 2021	فبراير 2020	المجموعات الرئيسية
▲	3.03	▲	0.17	118.9	118.7	115.4	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	10.41	▲	0.66	122.0	121.2	110.5	الأغذية والمشروبات
▲	2.35	-	0.00	135.0	135.0	131.9	السجائر والتبغ
▲	6.54	▲	0.17	115.6	115.4	108.5	الكساء وملبوسات القدم
-	0.00	-	0.00	115.0	115.0	115.0	خدمات المسكن
▲	4.26	▲	0.08	127.3	127.2	122.1	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	1.91	▲	0.09	111.9	111.8	109.8	الصحة
▲	3.34	-	0.00	129.9	129.9	125.7	النقل
▲	5.29	-	0.00	117.4	117.4	111.5	الاتصالات
▲	7.31	▲	0.26	117.5	117.2	109.5	الترفيهية والثقافية
▼	15.46-	-	0.00	105.0	105.0	124.2	التعليم
-	0.00	-	0.00	122.5	122.5	122.5	المطاعم والفنادق
▲	5.33	-	0.00	116.5	116.5	110.6	السلع والخدمات المتنوعة
▲	1.72	▲	0.08	118.3	118.2	116.3	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	4.59	▲	0.17	120.8	120.6	115.5	باستثناء خدمات السكن

المصدر: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الإدارة المركزية للإحصاء، فبراير، 2021.

في حين يوضح الشكل (9) تطور معدلات التضخم بدولة الكويت، الشهرية والسنوية، خلال العام السابق المنتهي في فبراير 2021، حيث يلاحظ الارتفاع التدريجي، على أساس سنوي من (+1.94%) في مارس 2020، إلى (+3.03%) في فبراير 2021. أي ارتفع المعدل بحوالي (+1.09%) خلال سنة. مع استقرار نسبي على أساس شهري. ويمكن أن يعزى الارتفاع السنوي، أساساً، إلى التطورات الاقتصادية المرافقة لانتشار جائحة كورونا، وما ارتباط بها من تأثير في المعروض من السلع والخدمات، وتأخير في وصول الشحنات بوسائل النقل المختلفة.

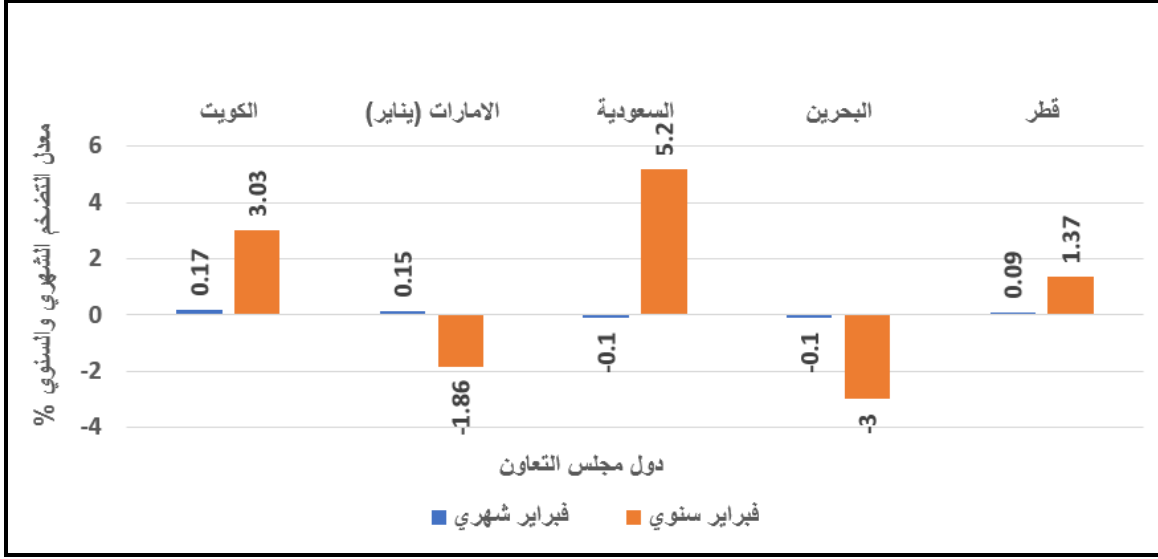
شكل (9): معدل التضخم الشهري والسنوي
 مارس 2020 - فبراير 2021 (%)



المصدر: الادارات المركزية للإحصاء.

ويوضح الشكل (10) مقارنة معدل التضخم بدولة الكويت، لشهر فبراير 2021، مع المعدلات السائدة في بقية بلدان المجلس لنفس الشهر، على أساس شهري و سنوي (ما عدا الإمارات، لشهر يناير لعدم توفر المعدل لشهر فبراير 2021). ويلاحظ أن أكبر ارتفاع سنوي في المعدل هو في حالة السعودية، تليها دولة الكويت، ثم قطر. مع انخفاض المعدل السنوي في حالتي البحرين، والإمارات. أما المقارنة، على أساس شهري، ففيما عدا حالتي السعودية والإمارات، شهدت بقية دول المجلس ارتفاع طفيف يبلغ أعلاه (+0.17%) (الكويت)، وأقله (+0.09%) (قطر).

شكل (10): معدل التضخم الشهري والسنوي
 لبلدان مجلس التعاون، لشهر فبراير 2021 (%)



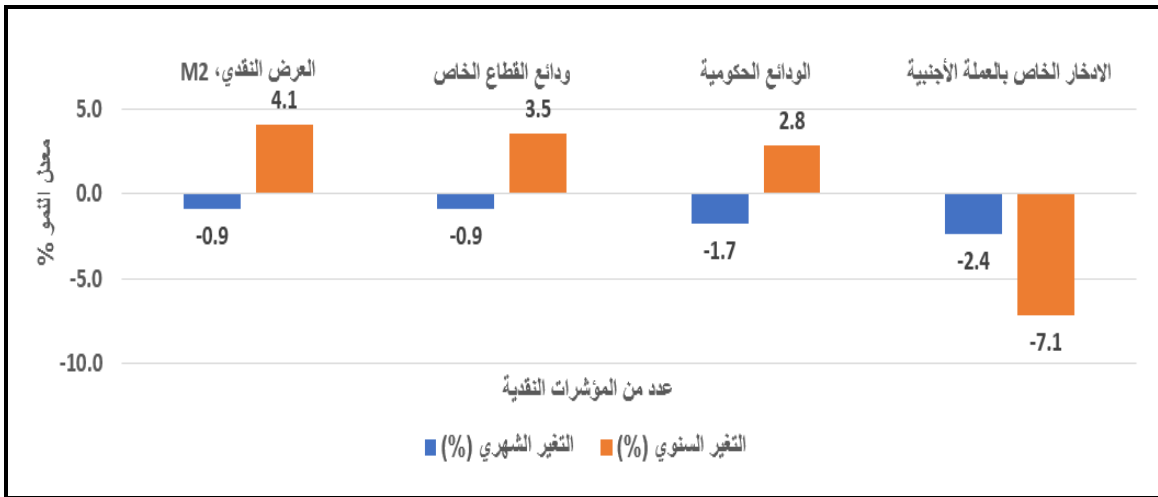
المصدر: الادارات المركزية للإحصاء بدول مجلس التعاون.

8.1 التطورات النقدية

أصدر بنك الكويت المركزي تحديثه للمؤشرات النقدية لشهر فبراير 2021، في 11 إبريل من نفس السنة. وأوضحت هذه المؤشرات نمو العرض النقدي (M2)، على أساس شهري (يناير/ فبراير 2021) بنحو (-0.9%)، وعلى أساس سنوي (فبراير 2020 / فبراير 2021) بحوالي (+4.1%). وتعود هذه التغيرات في العرض النقدي إلى عاملين هما: التغيرات في صافي الأصول المحلية، والتغيرات في صافي الأصول الأجنبية. وانخفض إجمالي التغير في الأصول المحلية الصناعية، على أساس شهري، من (291.8) مليون، إلى (226.3) مليون دينار (-28.9%). وبعد أن كان الانخفاض في صافي التغير في الأصول الأجنبية (-570.5) مليون دينار في يناير 2021، وصل إلى (-564) مليون دينار في فبراير من نفس السنة (-1.1%). أما على أساس سنوي فقد ارتفع صافي التغير في الأصول المحلية من (46.3) مليون دينار في فبراير 2020 إلى (226.3) مليون دينار في فبراير 2021 (+387.7%). في حين وصل التغير في صافي الأصول الأجنبية، المناظر لنفس الفترة، إلى (-676.7) مليون دينار و(-564) مليون دينار، تبعاً (-16.6%).

وشهدت الودائع الخاصة بالدينار في الجهاز المصرفي نمواً سنوياً وصل (+3.5%)، مع نمو سالب طفيف على أساس شهري (-0.9%). يقابل ذلك نمو الودائع الحكومية بالدينار سنوياً (+2.8%)، وانخفاض النمو الشهري (-1.7%). أما الادخارات الخاصة بالعملة الأجنبية فقد شهدت نمواً سلباً شهرياً (-2.4%)، وسنوياً (-7.1%). ويوضح الشكل (11) تطور معدلات النمو الشهري والسنتوي لهذه المؤشرات المشار إليها أعلاه في فبراير 2021.

شكل (11): معدل النمو الشهري والسنتوي، لعدد من المؤشرات النقدية
فبراير 2021 (%)

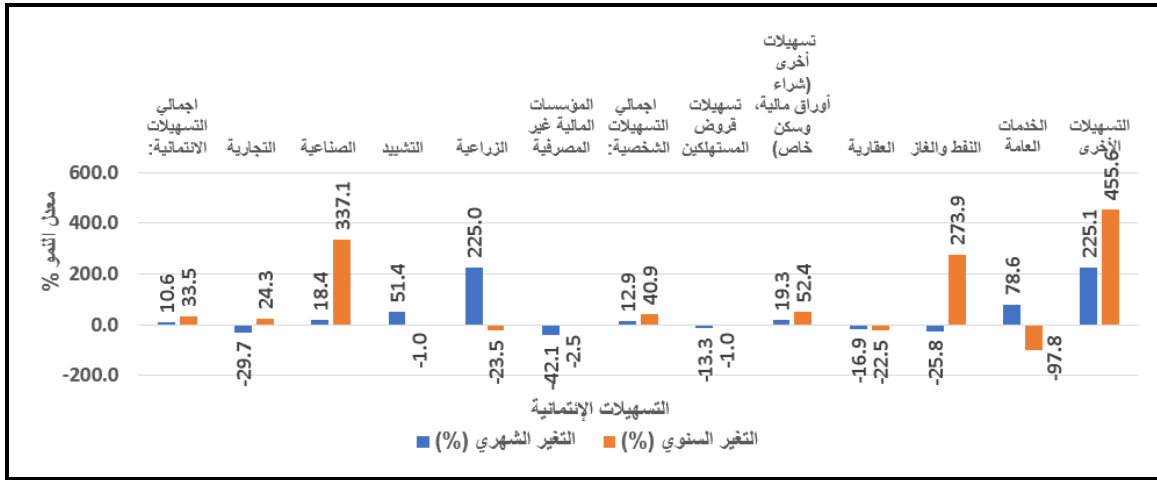


المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

أما فيما يخص التسهيلات الائتمانية فقد نمت شهرياً، في فبراير 2021، بمعدل (+10.6%)، وسنوياً (+33.5%). وهي معدلات مشجعة تعكس طلب التمويل المصرفي لمختلف الأنشطة الاقتصادية في ظل العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي. وكان أكبر معدل نمو، ما عدا التسهيلات الأخرى، يتجسد، على أساس سنوي، في قطاعات: الصناعة (337.1%)، والنفط والغاز (273.9%)، والتسهيلات الشخصية الأخرى (شراء أوراق مالية وسكن خاص) (+52.4%). أما على أساس شهري فتجسد أعلى معدل نمو للتسهيلات الائتمانية في قطاعات الزراعة

(+225%)، ثم التشييد (+51%). وعموماً تعكس أرقام هذه التسهيلات اتجاهات إيجابية لعودة الانتعاش. ويوضح الشكل (12) تطور معدلات نمو التسهيلات الائتمانية الإجمالي وحسب القطاع، حسب إحصاءات فبراير 2021.

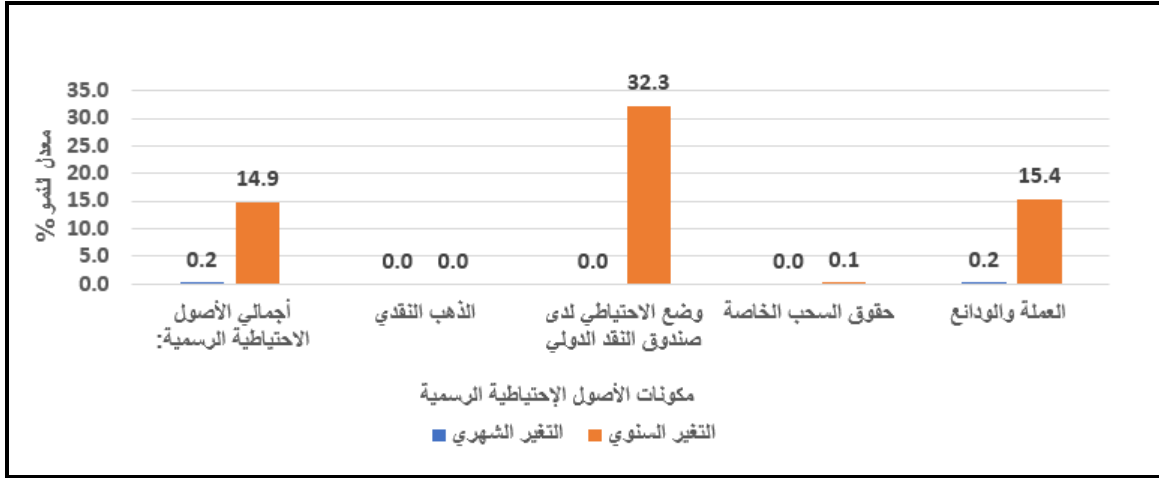
شكل (12): معدل النمو الشهري والسنوي، للتسهيلات الائتمانية
فبراير 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وتوضح قيم الأصول الاحتياطية الرسمية تعزيز هذه الأصول. حيث شهدت نمواً سنوياً بلغ (+14.9%)، وشهرياً (+0.2%). وتجسد هذا النمو أساساً في مكوني "وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد" (+32.3%)، و"العملة والودائع" (+15.4%). مع استقرار نمو بقية مكونات الاحتياطي الرسمي، على المستوى الشهري. ويوضح الشكل (13) تطور معدلات نمو هذا الاحتياطي، فبراير 2021.

شكل (13): معدل النمو الشهري، والسنوي، لمكونات الأصول الاحتياطية الرسمية
فبراير 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وأخيراً لازالت أسعار الفائدة على الودائع، للأجل المختلفة، تعمل لصالح الودائع بالدينار الكويتي، رغم انخفاض هذه الأسعار (على الدينار والدولار)، على أساس سنوي، مع نمو طفيف، على أساس شهري، في حالة أسعار الفائدة على الودائع بالدولار، واستقرارها الشهري في حالة أسعار الفائدة على الودائع بالدينار. وتعكس هذه الظواهر اتجاهات خفض أسعار الخصم منذ بداية العام الماضي، وانعكاسات ذلك على اتجاه أسعار الفائدة للانخفاض، تشجيعاً للمستثمرين من خلال خفض تكلفة التمويل بهدف المساهمة في الإنعاش الاقتصادي.

ثانياً: التطورات النفطية

1.2 اتفاق أوبك الجديد

أعلن اجتماع لأوبك في الأول من إبريل 2021 النية لرفع الإنتاج بحوالي (350) ألف برميل/ يوم خلال شهر مايو القادم، ثم بحوالي (350) ألف برميل/ يوم، أخرى، في شهر يونيو القادم، وحوالي (440) ألف برميل/ يوم، أخرى، في شهر يونيو القادم. حيث ستقوم السعودية بتخفيف الخفض التطوعي، والتخلص منه في نهاية يوليو 2021. وتأتي هذه التطورات في ظل انتشار التطعيم ضد

فيروس كورونا، وتحسّن الطلب على النفط، ورغبة بعض الدول المتقدمة في المحافظة على أسعار نفط معقولة من وجهة نظر هذه الدول.

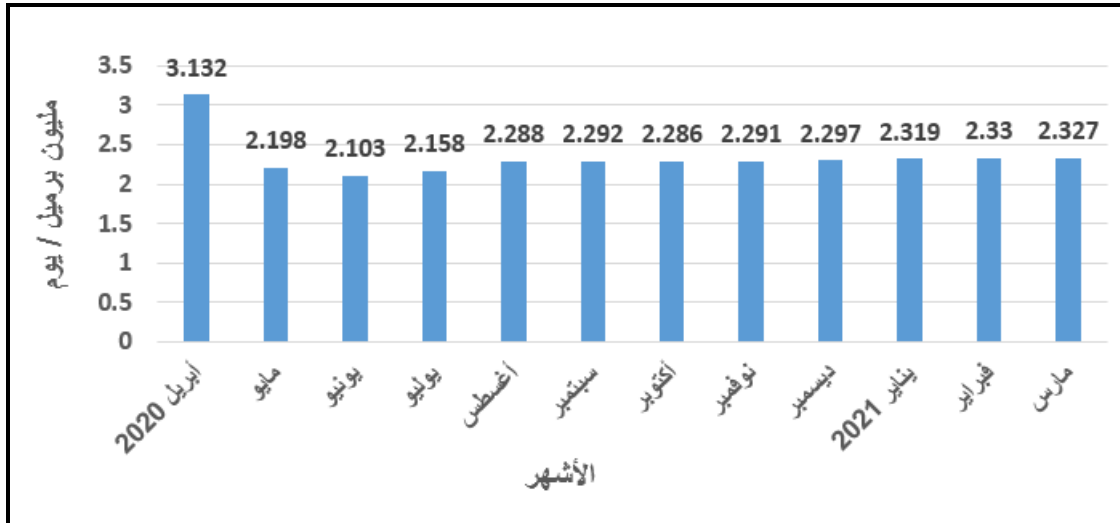
2.2 الإنتاج والأسعار

ارتفع إنتاج أوبك، خلال شهر مارس 2021، ليصل إلى (25.042) مليون برميل/يوم، مقارنة مع (24.842) مليون برميل/يوم، وبمعدل نمو بلغ (+0.80%). ويعود الارتفاع إلى زيادة إنتاج كل من: إيران (+137 ألف برميل/يوم)، وأنغولا (+40 ألف برميل/يوم)، والعراق (+23 ألف برميل/يوم). في حين انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية (-33 ألف برميل/يوم). أما في حالة دولة الكويت فقد انخفض إنتاجها بحوالي (-6 ألف برميل/يوم)، ليصل في مارس 2021 إلى (2.327) مليون برميل/يوم، مقارنة مع (2.333) مليون برميل/يوم في فبراير السابق. ويوضح الشكل (14) تطور الإنتاج بدولة الكويت خلال السنة الماضية المنتهية في مارس 2021.

شكل (14): تطور الإنتاج النفطي بدولة الكويت

أبريل 2020 - مارس 2021

(مليون برميل/يوم)



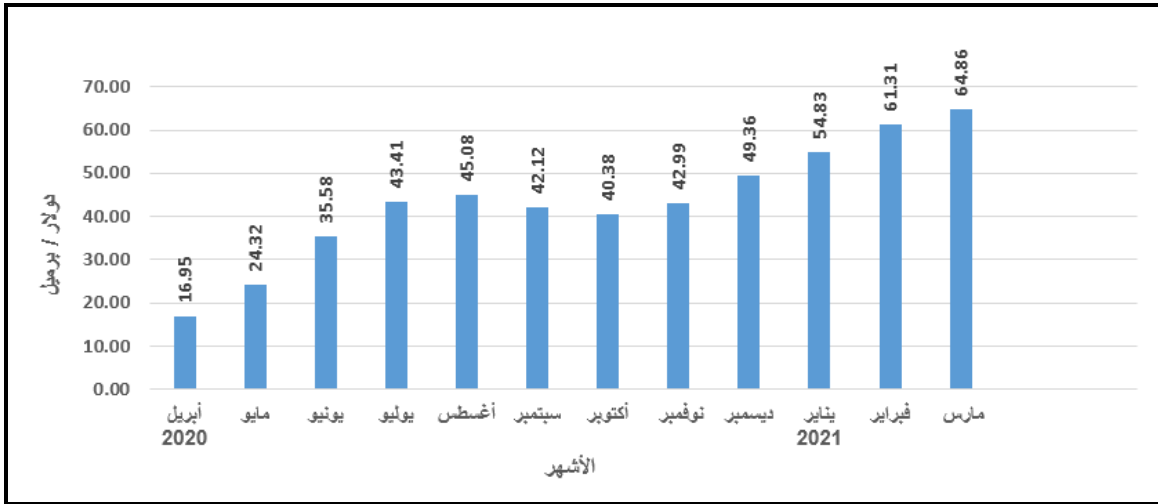
المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, April, 2021.

أما في مجال الأسعار فقد ارتفع سعر سلّة أوبك المرجعي بحوالي (3.51) دولار/ برميل، في مارس 2021، بالمقارنة مع فبراير السابق، ووصل السعر إلى (64.56) دولار/ برميل (وصل سعر فبراير إلى 61.05 دولار/ برميل). ووصل سعر برميل النفط المصدر في حالة دولة الكويت، خلال مارس، إلى (64.86) دولار/ برميل بالمقارنة مع (61.31) دولار/ برميل في فبراير السابق، أي بارتفاع (3.55) دولار/ برميل. ويوضح الشكل (15) تطور هذا السعر خلال العام الماضي المنتهي في مارس 2021.

شكل (15): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر

أبريل 2020 - مارس 2021

(دولار/ برميل)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, April, 2021.

3.2 النمو الاقتصادي

تم إعادة النظر بمعدل النمو العالمي، حسب تقديرات شهر مارس 2021، ليصل إلى (5.41%)، وبتحسن (+0.3%) عن تقديرات الشهر السابق. وذلك يعود إلى الخُزم المالية الضخمة التي بدأت الولايات المتحدة بضخها، بالإضافة إلى استمرار انتعاش الاقتصادات الآسيوية. إلا أن هذه التوقعات لمعدل النمو العالمي تبقى ضمن شروط مدى انتشار التطعيم، ومدى ظهور فيروسات

متحوّرة وفعّاليتها. بالإضافة إلى أهمية الاستمرار بمتابعة تطور الدين العام، والضغوط التضخمية، واستجابات البنوك المركزية.

وبعد انكماش الاقتصاد الأمريكي، عام 2020 (-3.5%)، يتوقع عودة الانتعاش عام 2021 وبمعدل نمو يقدر بحوالي (+5.7%). مع توقّع استمرار معدل نمو منطقة اليورو عند (+4.3%) حسب تقديرات مارس (بعد انكماش لعام 2020 بلغ -6.8%). بالإضافة إلى استمرار معدل النمو الياباني عند (+3.1%) (مقابل انكماش بلغ -4.9% عام 2020). والأهم هو توقّع نمو الاقتصاد الصيني، عام 2021، بمعدل (+8.4%) (مقابل +2.3% عام 2020)، باعتبار الصين من أهم البلدان المستوردة للنفط الخام. ويوضح الجدول (3) معدل النمو للعالم ولعدد من الأقاليم والبلدان عام 2021، حسب تقديرات شهر مارس من نفس العام، والمقارنة مع عام 2020.

جدول (3): توقعات معدلات النمو لعام 2021 والتغيرات عن عام 2020 (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
3.0	9.8	8.4	3.1	4.8	4.3	5.7	4.6	5.4	2021
0.0	0.8	0.4	0.0	0.7	0.0	0.9	0.3	0.3	التغيرات عن شهر فبراير 2020

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, April, 2021.

4.2 الطلب العالمي على النفط

يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي، عام 2021، حسب تقديرات شهر مارس من نفس العام، بحوالي (6.0) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي (وينمو يقدر بحوالي 6.58% عن عام 2020). ويمثل هذا الارتفاع تحسناً يبلغ (0.1) مليون برميل/يوم عن تقديرات شهر فبراير السابق. وليصل الطلب المتوقع عام 2021 إلى (96.5) مليون برميل/يوم. ويعود هذا التحسّن في الطلب، أساساً، إلى توقع ارتفاع طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في النصف الثاني من عام 2021 مدعماً بالحزم المالية والتخفيف من الإجراءات الوقائية لفيروس كورونا. ويوضح الجدول (4) توقع هذا الطلب لعام 2021 بالمقارنة مع عام 2020، حسب تقديرات شهر مارس من نفس العام.

جدول (4): توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2021،

حسب تقديرات شهر مارس نفس العام،

وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2020

(مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2021/2020	التوقع لعام 2021	
1.80	24.36	القارة الأمريكية
1.47	19.91	منها: الولايات المتحدة
0.60	13.05	القارة الأوروبية
0.24	7.32	آسيا الباسيفيكية
2.64	44.73	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1.11	14.30	الصين
0.59	4.99	الهند
0.45	8.58	آسيا الأخرى
0.29	6.30	أمريكا اللاتينية
0.35	7.94	الشرق الأوسط
0.17	4.26	أفريقيا
0.19	3.47	روسيا
0.12	1.20	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.04	0.68	دول أوربية أخرى
3.31	51.73	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
5.95	96.46	العالم
5.89	96.27	تقدير الشهر السابق
0.07	0.19	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, April 2021.

5.2 العرض العالمي من النفط

يتوقع أن يصل عرض الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك، لعام 2021، إلى (63.83) مليون برميل/ يوم، وبتغير يقدر بنحو (0.93) مليون برميل/ يوم عن 2020، على أساس سنوي. ويتوقع في حالة الولايات المتحدة أن تساهم الزيادة في أسعار النفط، وزيادة عدد الحفارات النفطية، في الإنتاج النفطي. مع توقع مصادر نمو أخرى في العرض من كندا،

والنرويج، والبرازيل عام 2021. ويتوقع أن ينمو عرض أوبك من الغاز الطبيعي المسال بحوالي (0.1) مليون برميل/ يوم عام 2021، وليفصل إلى متوسط يبلغ (5.2) مليون برميل/ يوم. مع ارتفاع إنتاج أوبك من النفط الخام، في مارس 2021، بنحو (0.2) مليون برميل/ يوم، على أساس شهري، وليفصل إلى (25.04) مليون برميل/ يوم لعام 2021. ويوضح الجدول (5) توقعات العرض من الإنتاج السائل لعام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

جدول (5): تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك، حسب تقديرات مارس 2021 بالمقارنة مع عام 2020 (مليون برميل/ يوم)

التغير عن 2020	توقع عام 2021	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
0.47	25.19	الدول الأمريكية:
0.16	17.78	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.12	4.03	الدول الأوروبية
0.02	0.55	الدول الآسيوية الباسيفيكية
0.16	29.77	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.04	4.16	الصين
-0.02	0.75	الهند
-0.05	2.46	آسيا الأخرى
0.23	6.29	أمريكا اللاتينية
0.04	3.21	الشرق الأوسط
-0.07	1.34	أفريقيا
0.01	10.60	روسيا
0.02	2.94	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.11	دول أوروبية أخرى
0.20	31.86	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
0.81	61.63	مجمع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.13	2.20	عوائد التكرير
0.93	63.83	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Report, April 2021

6.2 التجارة النفطية والمخزون النفطي

استقرت الواردات النفطية الأمريكية، في مارس 2021، عند (5.7) مليون برميل/ يوم، ولرابع شهر متصل. أما الصادرات النفطية الأمريكية فقد انخفضت، وللشهر الثالث، لتصل إلى حوالي (2.7) مليون برميل/ يوم، وهو الأقل منذ يوليو 2019.

ووصلت الواردات الصينية أعلى مستوى في فبراير 2021، خلال الأربعة الأشهر الأخيرة، لتصل إلى (11.8)، بفعل احتفالات رأس السنة الصينية، ومشتريات مصافي التكرير. مع وصول صادرات المنتجات النفطية الصينية إلى (1.5) مليون برميل/ يوم، وهي الأعلى منذ إبريل 2020. مع انخفاض واردات النفط الهندية، بشكل حادّ في فبراير 2021، لتصل إلى حوالي (4) مليون برميل/ يوم، وهي الأقل منذ أربعة أشهر وذلك بفعل ارتفاع المنتجات النفطية، وتأثير انتشار فيروس كورونا. مع توقعات أن تكون قد وصلت الواردات النفطية الهندية، خلال مارس، إلى (4.2) مليون برميل/ يوم.

وقد اتصفت واردات اليابان من النفط بالاستقرار، خلال فبراير 2021، وفي حدود (2.6) مليون برميل/ يوم. مع توقع أن تصل واردات شهر مارس لنفس المستوى. مع وصول واردات المنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسال إلى أعلى مستوى، خلال الثلاث سنوات السابقة، وتصل إلى (1.3) مليون برميل/ يوم في فبراير 2021.

أما في حالة المخزون النفطي، فتشير البيانات الأولية للمخزون النفطي التجاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى انخفاض المخزون، على أساس شهري، بحوالي (44.9) مليون برميل، في فبراير 2021، وليصل إلى (2,978) مليون برميل. ويفوق هذا المستوى ذلك المناظر عام 2020 بنحو (94.1) مليون برميل.

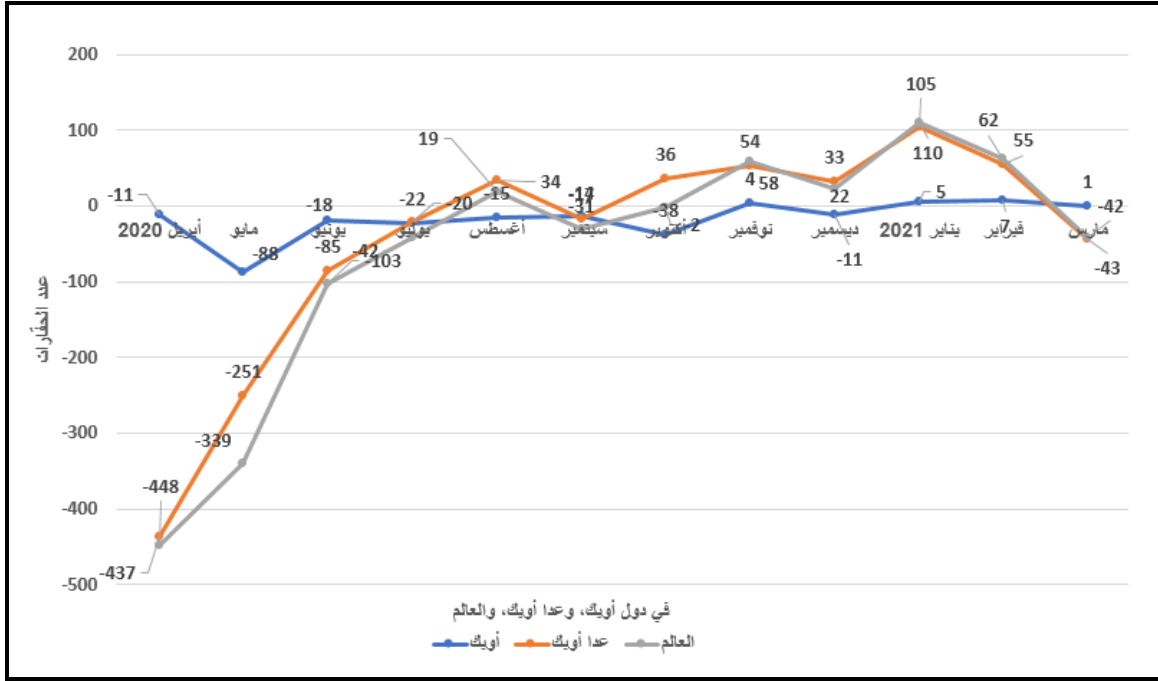
أما المخزون النفطي التجاري الأمريكي، في مارس 2021، فقد ارتفع بحوالي (8.3) مليون برميل ليستقر عند (1,290) مليون برميل. ويعتبر هذا المستوى أقل بنحو (30.4) مليون برميل عن نظيره في عام 2020.

7.2 تطور عدد الحفّارات النفطية

انخفض عدد الحفّارات (النفطية والغازية)، خلال شهر مارس 2021، بنحو (-43) حفّارة منها (-1) في أوبك و(-42) في بقية البلدان. علماً بأن عدد الحفّارات النفطية المنخفضة هو (-34) حفّارة، والغازية (-15) حفّارة، عالمياً.

وتركز التخفيض في حالة البلدان غير الأعضاء في أوبك في أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (-54 حفّارة)، مع ارتفاع عدد الحفّارات في البلدان غير الأعضاء في المنظمة (11 حفّارة). أما في دول أوبك فقد ارتفع العدد بنحو (3) في الجزائر، والعراق، وانخفض بنحو (-3) في السعودية، و(-91) في الكويت، ونيجيريا. مع الاستقرار في بقية الدول الأعضاء. ويوضح الشكل (16) تطور عدد الحفّارات خلال العام الماضي المنتهي في مارس 2021.

شكل (16): تطور عدد الحفّارات في دول أوبك، وعدا أوبك، والعالم
أبريل 2020 - مارس 2021



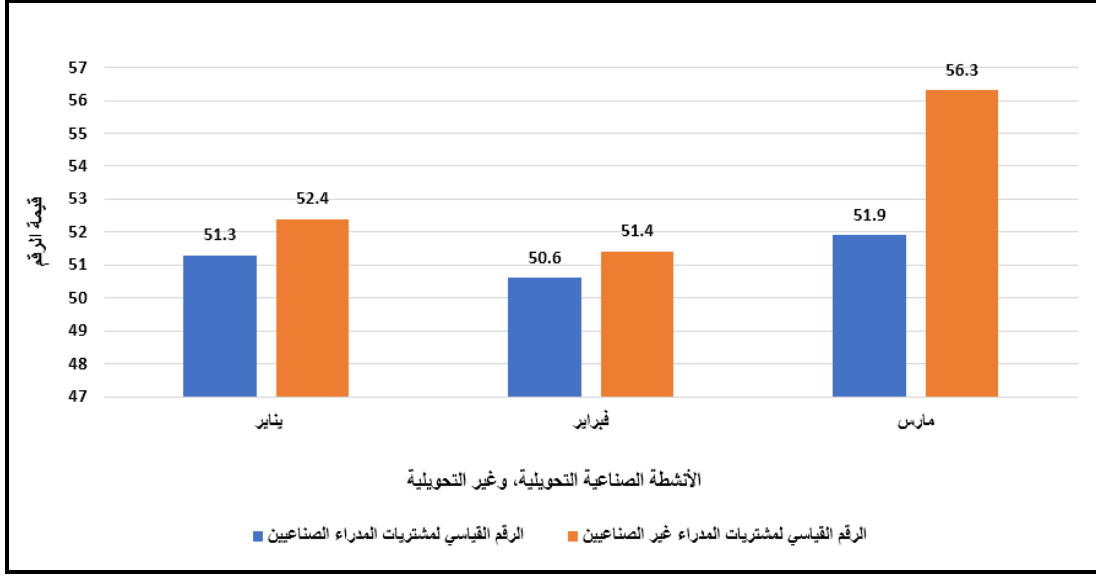
المصدر: مجمعة من OPEC, Oil Monthly Reports

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 آخر التطورات الشهرية للاقتصاد الصيني

أصدر مكتب الإحصاء الوطني الصيني تقديراته لسلوك "مشتريات المدراء" (PMI)، الصناعيين وغير الصناعيين، باعتباره مؤشراً مهماً لمدى عودة النشاط الاقتصادي. وكما أشرنا في بعض تقاريرنا الشهرية السابقة فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن (50) كلما دلّ ذلك على انتعاش اقتصادي، ضمن حدود المؤشر ذو العلاقة. ويوضح الشكل (17) تطور قيمة المؤشر الخاص بمشتريات المدراء الصناعيين وغير الصناعيين.

شكل (17): تطور قيمة مؤشر مشتريات المدراء الصناعيين وغير الصناعيين في الصين
(يناير – مارس 2021)



المصدر: China Bureau of Statistics

وكما يتضح فإن هناك اتجاهاً متزايداً للشراء صناعياً، وغير صناعياً. ونفس هذه الاتجاهات تسري على المكونات الفرعية للرقم الخاص بالمشتريات الصناعية وغير الصناعية. سواء على شكل عدد الطلبات المحلية، ولأغراض الصادرات، والمخزون، والواردات، وشراء المواد الأولية، والطلب على العمالة، وغيرها من المكونات. وتتبع أهمية هذه التطورات من كون الصين من أكبر البلدان استيراداً للنفط الخام. وبالتالي تأثير انتعاشها على الطلب النفطي.

2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

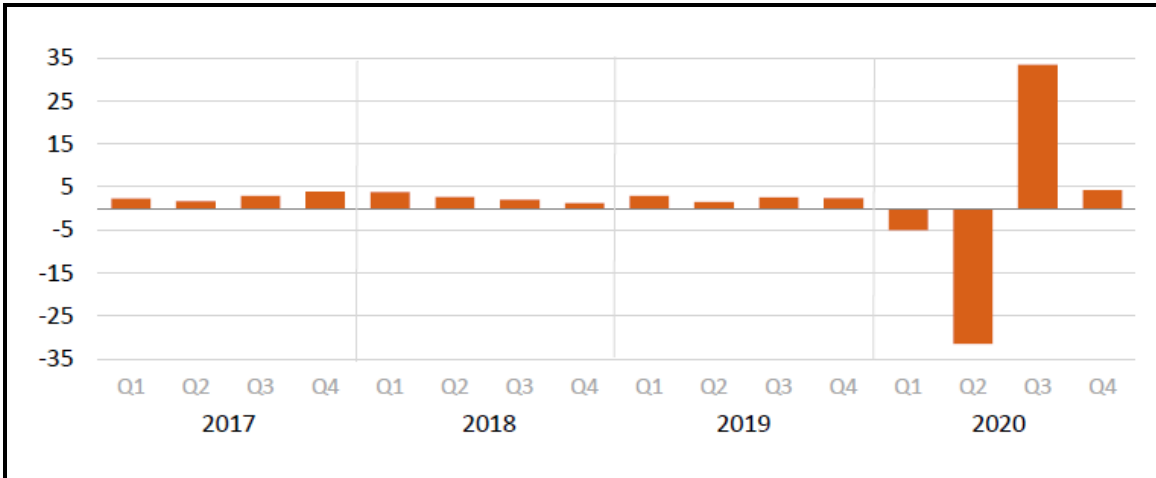
1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للتقدير (الثالث) لنمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)، للربع الرابع من عام 2020، أوضح مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي أن المعدل ارتفع، على أساس سنوي، بحوالي (+4.3%)، مقارنة (+33.4%) في الربع الثالث. علماً بأن تقديرات معدل النمو، وفقاً للتقديرات (الثانية) كانت (+4.1%) للربع الرابع.

ويعزى الارتفاع في معدل النمو إلى المساهمات الموجبة في نمو الاستثمار المحلي الخاص (+27.8%)، والذي من ضمنه المرتبط بالاستثمار السكني (+36.6%). ويعزى، أيضاً، إلى الصادرات (+22.3%)، والسلعية على وجه الخصوص (+22.3%). أما الواردات، ذات التأثير السلبي على النمو، فقد نمت بحوالي (+29%)، في الربع الرابع من عام 2020 على أساس سنوي.

وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي)، للربع الرابع من العام الماضي، فقد حقق نمواً بلغ (+6.3%)، أو ما يعادل (324.4) مليار دولار، ووصل الناتج إلى (21.49) تريليون دولار. وذلك بالمقارنة مع معدل (+38.3%) في الربع الثالث من عام 2020. ويوضح الشكل (18) معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنة، خلال الفترة 2017 – 2020.

شكل (18): التغير في معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنوي (بالمقارنة مع الربع السابق)، للفترة 2017 – 2020 (%)



المصدر: US, BEA.

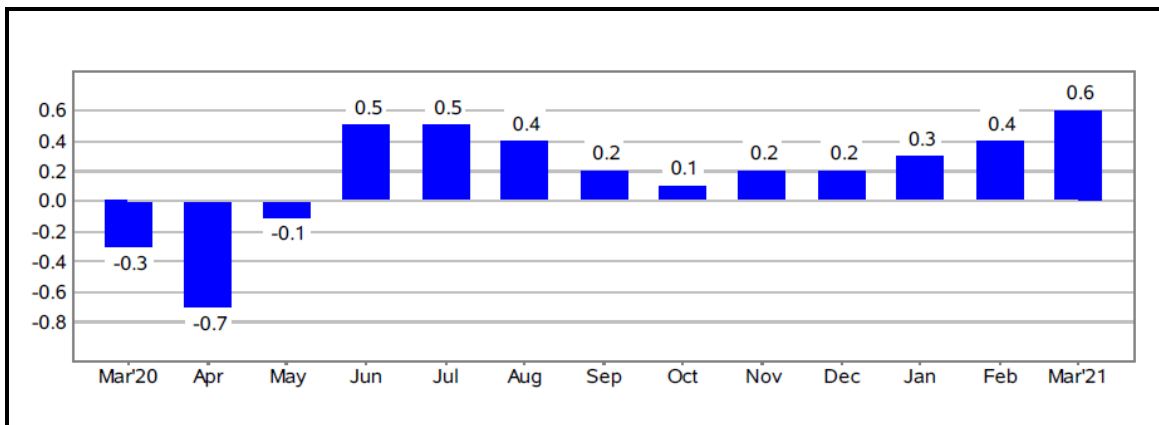
2.2.3 معدل التضخم

وصل معدل التضخم (الإجمالي)، في شهر مارس 2021، والمعدّل موسميًا للمناطق الحضرية، إلى (+0.6%)، مقارنة مع (+0.4%) في فبراير السابق. ويعتبر هذا الارتفاع، على أساس شهري، الأكبر منذ أغسطس 2012. أما على المستوى السنوي فقد وصل المعدل إلى (+2.6%)، قبل التعديل الموسمي.

ويعزى الارتفاع الشهري أساساً إلى ارتفاع معدل التضخم في مجموعة "الطاقة" (+5.0%)، و"الأغذية" (+0.6%). أما على المستوى السنوي فقد ساهمت المجموعات التالية بشكل رئيسي في معدل التضخم: "الطاقة" (+13.2%)، و"خدمات الطاقة" (+4.1%)، و"الأغذية" (+2.6%).

في حين وصل معدل التضخم (الأساسي)، أي بدون الأغذية والطاقة، إلى حوالي (+0.3%)، شهرياً، و(+1.6%) سنوياً. ويوضح الشكل (19) معدل التضخم، على أساس شهري للفترة مارس 2020 – مارس 2021.

شكل (19): التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) للمناطق الحضرية، والمعدّل موسميًا، للفترة مارس 2020 – مارس 2021 (%)



المصدر: US, BLS.

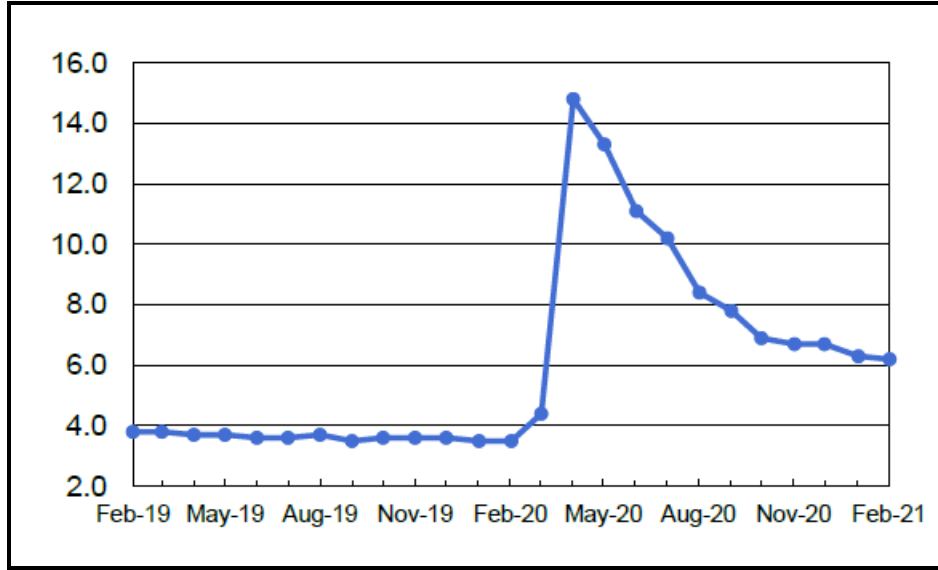
3.2.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين، خلال شهر فبراير 2021، في المناطق الحضرية، بحوالي (379) ألف، مع وصول معدل البطالة إلى (6.2%)، والذي يعتبر مستقراً بالمقارنة مع الشهر السابق، يناير من نفس العام. مع تركّز أغلب المكاسب الوظيفية في قطاعات الضيافة وأنشطة قضاء أوقات الفراغ، مع مكاسب أقل في أنشطة الرعاية الصحية، والمساعدة الاجتماعية، وتجارة التجزئة، والتصنيع. في حين انخفضت العمالة في التعليم الحكومي بالمحليات، والتشييد، والتعدين. علماً بأن سوق العمل قد تأثر سلباً بموجة البرد التي اجتاحت البلاد خلال شهر فبراير.

وتركّز أعلى معدل للبطالة، خلال فبراير من العام الجاري، في فئة المراهقين (+13.9%)، والسود (+9.9%)، ومن أصول إسبانية (+8.5%)، والبالغين من الذكور (+6%)، والبالغين من الإناث (+5.9%)، والبيض (+5.6%).

أما فيما يخص أعداد العاطلين ضمن فترات التعطل فقد تركّزت في فترة أسبوع وأكثر (حوالي 4.1 مليون)، ثم فترة (5 – 14) أسبوع (حوالي 2.2 مليون)، ثم فترة أقل من (5) أسبوع (حوالي 2.1 مليون)، وأخيراً فترة (15 – 26) أسبوع (حوالي 1.4 مليون). ويوضح الشكل (20) تطور معدل البطالة، المعدّل موسمياً، خلال شهر فبراير من العام الحالي.

شكل (20): معدل البطالة، خلال الفترة فبراير 2019 – فبراير 2021
المعدّل موسمياً (%)



المصدر: US, BLS.

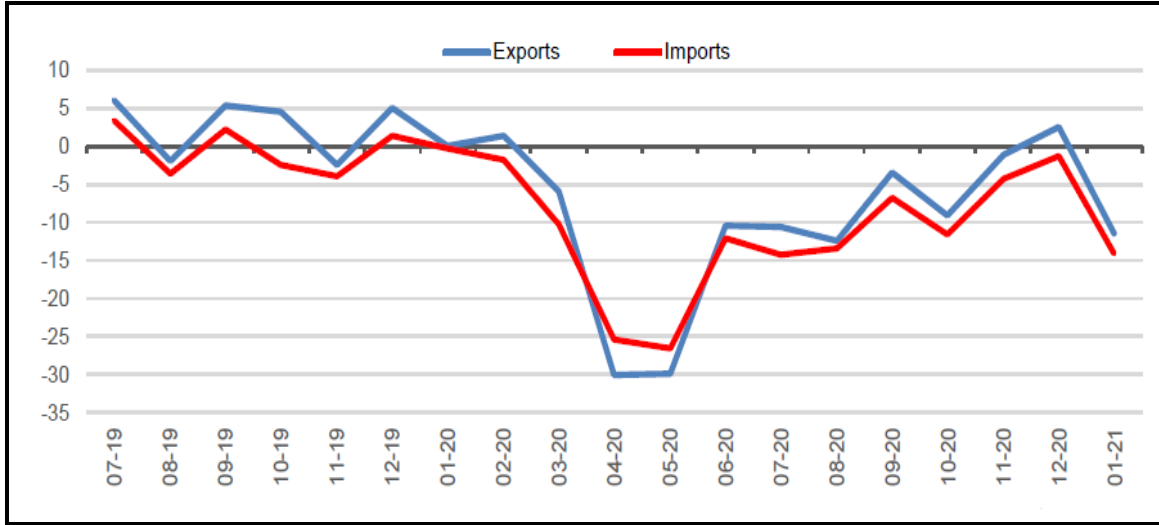
3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.3.3 الحساب الجاري

سجّل الحساب التجاري (السلعي)، خلال شهر يناير 2021، في منطقة اليورو، فائضاً بقدر (6.3+) مليار يورو، بالمقارنة مع فائض (1.5+) مليار يورو في يناير 2020. في حين سجّل فائض هذا الحساب انخفاضاً بمبلغ (159.7) مليار يورو، في يناير 2021، بقيمة السلع والخدمات المتاجر بها داخل دول المنطقة، وبانخفاض بلغ (-3.9%)، بالمقارنة مع شهر يناير 2020.

ويعزى فائض بداية السنة الجارية إلى ارتفاع الصادرات بنحو (+11.4%) بالمقارنة مع يناير 2020، والواردات بنحو (+14.1%). ويوضح الشكل (21) تطور مكونات الحساب التجاري لمنطقة اليورو (الصادرات والواردات السلعية) على أساس شهري للفترة 2019/7 – 2021/1.

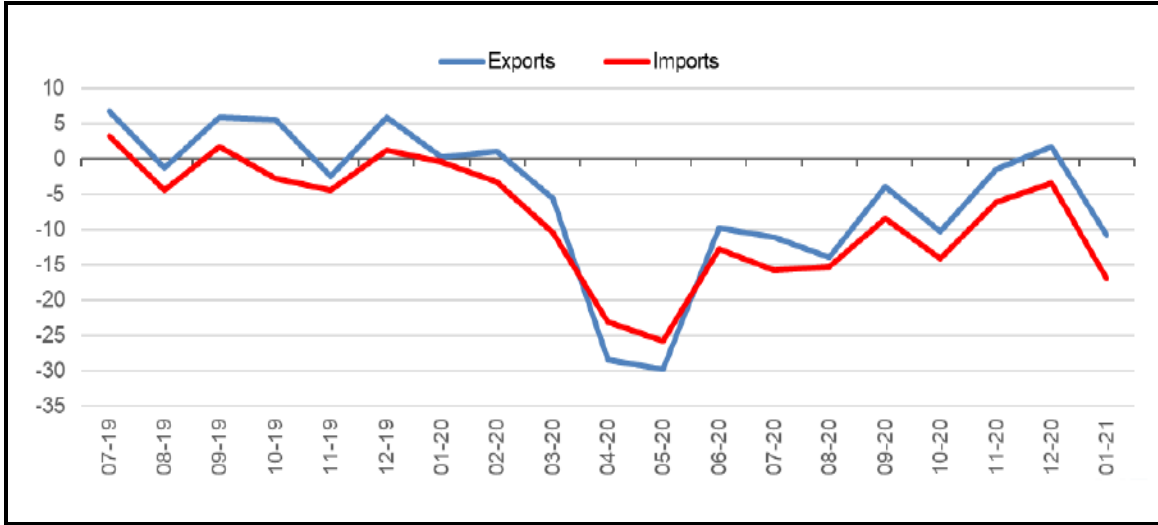
شكل (21): التجارة الدولية السلعية لمنطقة اليورو في يناير 2021
(التغير الشهري بالمقارنة مع الشهر المناظر لعام 2020) (%)



المصدر: EU, Eurostat.

أما على مستوى المجموعة الأوروبية فقد ارتفعت الصادرات السلعية، في يناير 2021، لتصل إلى (148.3) مليار يورو، بانخفاض (10.8%) بالمقارنة مع يناير 2020. أما الواردات فقد انخفضت من (168.4) مليار يورو في يناير 2020، إلى (139.9) مليار يورو في يناير 2021. وكنتيجة لذلك سجل الحساب السلعي فائضاً بلغ (8.4) مليار يورو مع بقية أنحاء العالم في يناير من العام الجاري، بالمقارنة مع فائض بلغ (2.2) مليار يورو في يناير 2020. مع هبوط التجارة السلعية البينية بين دول المجموعة، لتصل إلى (244.9) مليار يورو في يناير 2021، وبانخفاض (-5.4%) عن يناير 2020. ويوضح الشكل (22) تطور التجارة السلعية للمجموعة الأوروبية، على أساس شهري للفترة 2019/7 – 2021/1.

شكل (22): التجارة الدولية السلعية للمجموعة الأوروبية في يناير 2021
 (التغير الشهري بالمقارنة مع الشهر المناظر لعام 2020) (%)



المصدر: EU, Eurostat.

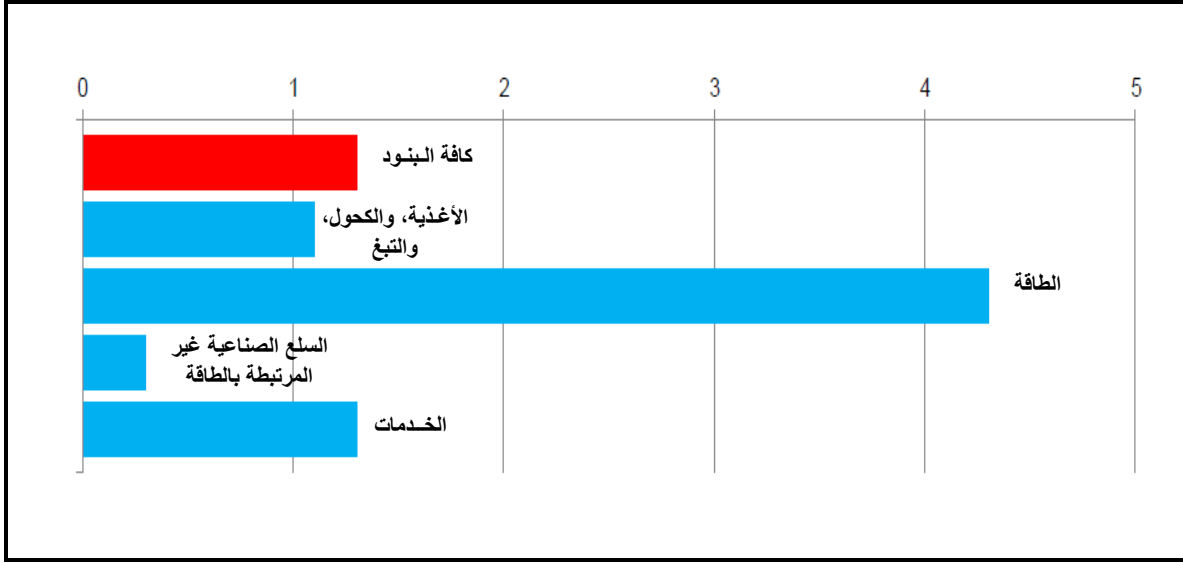
علماء بأن أكبر رصيد فائض سلعي، على مستوى الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو + المجموعة الأوروبية)، قد تحقق، في يناير 2021، في حالة ألمانيا (+14.0%)، ثم إيرلندا (+7.2%)، ثم هولندا (+5.6%). أما أكبر عجز سلعي، لنفس الفترة، ولنفس الاتحاد، فقد تحقق في حالة فرنسا (-7.4%)، ثم إسبانيا (-1.6%)، ثم اليونان (-1.4%).

2.3.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي وصول معدل التضخم، في منطقة اليورو، إلى حوالي (+1.3%)، في مارس 2021، وبارتفاع عن شهر فبراير السابق البالغ (+0.9%)، وذلك على أساس سنوي. ويتركز أكبر معدل للتضخم في مجموعة "الطاقة"، خلال مارس، حيث وصل المعدل إلى (+4.3%) مقارنة مع (-1.7%) في فبراير. ثم في مجموعة "الخدمات" (+1.3% و+1.2%)، تبعاً، ومن ثم "الأغذية والتبغ والمشروبات الروحية" (+1.1% و+1.3%)، تبعاً، ومجموعة "السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة" (+0.3% و+1.0%)، تبعاً.

أما على الأساس الشهري فقد وصل المعدل المتوقع في منطقة اليورو، خلال مارس 2021، إلى (+0.9%) مع أكبر معدل في مجموعة "الطاقة" (+2.6%)، و"الأغذية والتبغ والمشروبات الروحية" (+0.1%). ويوضح الشكل (23) معدل التضخم للمنطقة.

شكل (23): معدّل التضخم، على أساس سنوي، في منطقة اليورو،
مارس 2021 (%)



المصدر: EU, Eurostat.

علماً بأن أكبر معدل للتضخم متوقع في مارس 2021، قد تركز، على أساس سنوي، في "لوكسمبورغ" (+2.4%)، يليها "النمسا" و"ألمانيا" (+2.0%) لكل منهما. مع أقل معدل في حالة "البرتغال" و"سلوفينيا" و"إيرلندا" و"مالطا" (+0.1%) لكل منهم.